

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم وبارك على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وأصحابه أجمعين ، أما بعد :

هذه رسالة لطيفة استلقتها من كتاب مرقاة المفاتيح للشيخ ملا علي قاري رحمه الله تعالى ، لإجابة الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى على سؤال حول أحاديث رواها الإمام البغوي رحمه الله تعالى في كتابه " مصابيح السنة " ، ذكر الشيخ القزويني رحمه الله تعالى أنها أحاديث موضوعة ، فتصدى الإمام الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى للرد على هذه الرسالة ، وأجاب بما فتح الله عليه ليبين أن هذه الأحاديث منها الحسن ومنها الصحيح ومنها الضعيف ولا يصل ضعفها إلى الوضع كما قال الشيخ القزويني رحمه الله تعالى .

عملي في هذه الرسالة :

- ١ - عرّفت بالحديث الموضوع والعلامات التي يعرف بها وضع الحديث .
- ٢ - عزوت أحاديث (الكتب الستة ومسند أحمد) -فقط- إلى مصادرها بالترقيم الحديث في الحاشية ، اعتماداً على ترقيم مؤسسة الرسالة للكتب الحديثية ، وأما بقية المصادر فالطبوعات مختلفة .
- ٣ - ذكرت أحكام المحدث الألباني رحمه الله تعالى على الحديث في الحاشية ، وقد يختلف ترقيم الأحاديث في السنن ، لأن ترقيم الأحاديث في السنن التي قسمها إلى صحيح وضعيف تختلف عن طبعة الرسالة ناشرون .
- ٤ - علقت في بعض المواضع بما يقتضيه الحال .

كتبه : أبو البدر أحمد بن عايد العنزي

٢ شوال ١٤٣٧



الحديث الموضوع^١ :

تعريفه لغة : وضع الشيء من يده يضعه وضْعًا وموضَعًا وموضوعًا : حطّه ، وفي حَسَبه ضَعَةٌ : انحطاط ولؤم وخِسَّةٌ ، وقد وضع الدين : أسقطه .
قال ابن دحية : الموضوع الملتصق ، يقال : وضع فلان على فلان عارًا : إذا ألصقه به ، والوضع أيضًا : الحط والإسقاط .

واصطلاحًا : هو المختلق المصنوع المفترى على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سُمِّيَ بذلك ؛ لأن الأحاديث التي اختلقها الفسقة ساقطة ومنحطة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ إذ هي كلام غيره .

ما يعرف به الحديث الموضوع

قال الشيخ عبدالكريم الخضير حفظه الله تعالى : "ذكر العلامة ابن القيم رحمه الله في المنار المنيف: (أن من تضلّع في معرفة السنن الصحيحة واختلطت بلحمه ودمه ، وصار له فيها ملكة ، وله اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار ومعرفة سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم وهديه فيما يأمر به وينهى عنه ويخبر عنه ويدعو إليه ويحبه ويكرهه ويشعره للأمة ، بحيث يصير كأنه مخالط للرسول صلى الله عليه وسلم كواحد من أصحابه ، فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول صلى الله عليه وسلم وهديه وكلامه ، ومما يجوز أن يخبر به ، وما لا يجوز ، ما لا يعرفه غيره ، وهذا شأن كل متّبع مع متبوعه فإن للأخص به الحريص على تتبّع أقواله وأفعاله من العلم بها والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح ما ليس لمن لا يكون كذلك ، وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم .) اهـ .

^١ انظر : "تحقيق الرغبة في توضيح النخبة" ، للشيخ عبدالكريم الخضير (ص ١٢٠) .

وقال السراج البلقيني: (إن لأئمة الحديث ملكة يعرفون بها الموضوع ، وشاهده أن إنساناً لو خدم إنساناً سنين وعرف ما يحب وما يكره ، فجاء إنسان وادّعى أنه يكره شيئاً يعلم ذلك أنه يحبه ، فبمجرد سماعه يبادر إلى تكذيب من قال: إنه يكرهه).

وعلى ضوء تلك المعرفة من قبل هؤلاء النقاد مع خشيتهم من التباس الأمر على من يأتي بعدهم هبّوا لوضع علامات يعرف بها الموضوع ويميّز بها بين الصحيح وغيره منها:

١ - إقرار واضعه ، بأن يقر الواضع أنه وضع الحديث بعينه ، كإقرار عمر بن صبح بأنه وضع خطبة نسبها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لكن قال ابن دقيق العيد: وهذا - يعين إقرار الواضع - كافٍ في تركه لكنه ليس بقاطع في كونه موضوعاً لجواز أن يكون كاذباً في هذا الإقرار.

قال ابن حجر: وقد فهم منه - أي كلام ابن دقيق العيد - بعضهم أنه لا يعمل بذلك الإقرار أصلاً وليس ذلك مراده وإنما نقى القطع بذلك ، ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم لأن الحكم يقطع بالظن الغالب وهو هنا كذلك، ولولا ذلك لما ساغ قتل المقر بالقتل ولا رجم المعترف بالزنا لاحتمال أن يكونا كاذبين فيما اعترفا به.

٢ - ما يتنزّل منزلة إقراره ، كأن يحدث بحديث عن شيخ ثم يُسأل عن مولده فيذكر تاريخاً يعلم وفاة ذلك الشيخ قبله ولا يوجد ذلك الحديث إلا عنده، فهذا لم يعترف بوضعه ولكن اعترافه بوقت مولده يتنزّل منزلة إقراره بالوضع.

٣ - ما يؤخذ من حال الراوي بحيث تقوم قرينة من حاله تدل على أن ذلك المروي موضوع.

ومن أمثلته: ما أخرجه الحاكم عن سيف بن عمر التميمي أنه قال: كنا عند سعد بن طريف فجاءه ابنه يبكي فقال: ما لك ؟ قال: ضربني المعلم ، قال: لأخزينهم اليوم.

حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: «معلمو صبيانكم شراركم أقلهم رحمة لليتيم وأغلظهم على المساكين».

٤- ما يؤخذ من حال المروي ، وله عدة وجوه منها:

أ - ركافة معنى الحديث ، سواء انضم إليها ركافة لفظه أم لا ، أما ركافة اللفظ وحدها فلا تكفي دليلاً على الوضع عند جمهور المحدثين الذين جؤزوا الرواية بالمعنى.

ب- كون الحديث مناقضاً لما جاء به القرآن الكريم أو السنة الصحيحة الصريحة مناقضة بينة ، فكل حديث يشتمل على فساد أو ظلم أو مدح باطل أو ذم حق أو نحو ذلك فرسول الله صلى الله عليه وسلم منه بريء.

ج - مخالفة الحديث لصريح العقل ، وفي هذا يقول ابن الجوزي: كل حديث رأيت يخالف المعقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره.

د- مخالفة الحديث للحس والمشاهدة وحائق التاريخ.

هـ- كون المروي خبراً عن أمر جسيم تتوافر الدواعي على نقله، ثم لا يرويه إلا واحد فإن انفراد هذا الواحد برواية هذا الحديث مع جسامته موضوعه وعظيم شأنه دليل على أن هذا الواحد مختلق كذاب.

و- أن يكون المروي قد تضمن الإفراط بالوعد الشديد على الأمر الهين اليسير، ومثاله:

«من أكل الثوم ليلة الجمعة فليهو في النار سبعين خريفاً».

أو يتضمن الإفراط بالوعد العظيم على الفعل القليل، ومثاله: «من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أعطي ثواب سبعين نبياً»

ز- عدم وجود الحديث في بطون الأسفار بعد تدوين السنن إذا فتشت ولم يظفر فيه ، فإنه يعلم كذبه لعلمنا أن الأخبار قد دوّنت ، نقله ابن الصلاح عن البيهقي ، ونقله الصنعاني عن الفخر الرازي.

وغير ذلك من العلامات التي نصّبها الأئمة دلائل على وضع الحديث ، وليس معنى ذلك أن هذه العلامات يسيرة معلومة لكل إنسان ، وإنما ذلك لجهاذة الحديث فقط ، فهم الذين لديهم الأدوات الصحيحة التي يميّزون بها صحيح حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من غيره تمييزاً دقيقاً. " اهـ^١

^١ انظر : تحقيق الرغبة في توضيح النخبة للشيخ عبدالكريم الخضير (ص ١٢٢ - ١٢٥).



نص الرسالة والجواب عليه

بسم الله الرحمن الرحيم

رب افتح بخير ، واختم بخير في عافية ، آمين.

الحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد خاتم النبيين ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد .. فهذه أوراق مباركة تشتمل على سؤال عن أحاديث رميت بالوضع ، اشتمل عليها كتاب "المصابيح" للإمام - محيي السنة - البغوي^١ رحمه الله ، سئل عنها شيخنا الإمام خاتمة الحفاظ ، قاضي القضاة^٢ شهاب الدين أحمد ، الشهير بابن حجر ، تغمد الله برحمته ، ثم على جوابه عنها ، وقف عليه العبد الضعيف^٣ بخطه الشريف ، ومنه نقلت.

السؤال : " ما تقول السادة العلماء أئمة الدين رضي الله عنهم أجمعين في الأحاديث التي استخرجها الشيخ الإمام القاسم سراج الملة والدين أبو حفص عمر بن علي بن عمر القزويني رحمه الله من كتاب " المصابيح " للإمام محيي السنة تغمد الله بغفرانه ، وقال : إنها موضوعة .
منها في (باب الإيمان بالقدر) . وقال : " فيه حديثان موضوعان " .

^١ هو الحافظ شيخ الإسلام محمد بن الحسين بن مسعود البغوي ولد سنة ٤٣٦ هـ وتوفي سنة ٥١٦ هـ
^٢ قال الشيخ العثيمين : " قاضي القضاة بهذا المعنى الشامل العام لا يصلح إلا لله عز وجل فمن تسمى بذلك جعل نفسه شريكاً لله عز وجل فيما لا يستحق إلا الله عز وجل ... " ، ثم قال : " وإن قُيدَ بزمان أو مكان فهذا جائز ، لكن الأفضل أن لا يفعل لأنه قد يؤدي إلى الإعجاب بالنفس والغرور حتى لا يقبل الحق إذا خالف قوله .. " [فتاواه / باب المناهي اللفظية] .

^٣ هو أبو عبدالله شمس الدين محمد بن محمد الحنفي الحلبي المشهور بابن أمير حاج ولد سنة ٨٢٥ هـ وتوفي سنة ٨٧٩ هـ

[١٠٥] - الأول قوله : « صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب : المرجئة والقدرية » . غريب .

[١٠٧] - والثاني قوله : « القدرية مجوس هذه الأمة ، إن مرضوا فلا تعودوهم ، وإن ماتوا فلا تشهدوهم » .

[١٣٢٨] - وفي (باب التطوع : صلاة التسبيح) موضوعه ، قاله الإمام أحمد بن حنبل ، وكثير من الأئمة .

[١٧٣٧] - وفي (باب البكاء على الميت) حديث موضوع ، وهو قوله : «من عزى مصابًا فله مثل أجره » .

[٣٥١٩] - وفي (كتاب الحدود) حديث موضوع ، وهو قوله : «أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم ، إلا الحدود» .

[٤٤٥٢] - وفي (باب الترجل) حديث موضوع ، وهو قوله : «يكون في آخر الزمان قوم يخضبون بهذا السواد كحواصل الحمام ، لا يجدون رائحة الجنة» .

[٤٥٠٦] - وفي (باب التصاوير) حديث موضوع ، وهو قوله : «رأى رجلًا يتبع حمامة فقال : شيطان يتبع شيطانة » .

[٤٦٥٧] - وفي (كتاب الآداب) حديث موضوع ، وهو قوله : «إذا كتب أحدكم كتابًا فليتربه فإنه أنجح للحاجة » . هذا منكر .

[٤٨٥٦] - وفي (باب حفظ اللسان والغيبة) حديث موضوع ، وهو قوله : «لا تظهر السماتة لأخيك فيرحمه الله ويبتليك » . غريب .

[٤٩٠٨] - وفي (باب المفاخرة والعصبية) حديث موضوع ، وهو قوله : «حبك للشيء يعمي ويصم » .

[٥٠١٩] - وفي (باب الحب في الله ومن الله) حديث موضوع ، وهو قوله : « المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل » . غريب .

[٥٠٥٥] - وفي (باب الحذر والتأني) حديث موضوع ، وهو قوله : « لا حليم إلا ذو عشرة ولا حكيم إلا ذو تجربة » .

[٥٠٨٥] - وفي (باب الرفق والحياء وحسن الخلق) حديث موضوع ، وهو قوله : « المؤمن غرّ كريم ، والفاجر خبّ لئيم » .

[٥٢٤٤] - وفي (باب فضل الفقر ، وما كان فيه من عيش النبي صلى الله عليه وسلم) حديث موضوع ، وهو قوله : « اللهم أحييني مسكيناً وأمتني مسكيناً واحشرنني في زمرة المساكين » .

[٥٤٣٣] - وفي (باب الملاحم) حديث موضوع ، وهو قوله : « إن الناس يمضّرون أمصاراً ، وإن مصرّاً منها يقال له : البصرة ، فإن أنت مررت بها أو دخلتها ، فإياك وسباخها وكلاهما ونخيلها وسوقها ، وباب أمرائها » .. الحديث

[٦٠٩٤] - وفي (باب مناقب علي بن أبي طالب كرم الله وجهه) ثلاثة أحاديث موضوعة : أحدها : « قوله اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي هذا الطير » ، فجاء علي وأكل معه . غريب ، قال ابن الجوزي : هذا حديث موضوع ، وقال الحاكم أبو عبدالله : إنه ليس بموضوع .

[٦٠٩٦] - والثاني : قوله : « أنا دار الحكمة وعلي بابها » ، قال محيي السنة : " هذا حديث غريب لا يعرف عن أحد من الثقات غير شريك ، وإسناده مضطرب " ، وقال ابن الجوزي : " هذا حديث موضوع " ، ذكره في " الموضوعات " .

[٦٠٩٨] - والثالث : « يا علي لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك » . والله أعلم بالصواب .

أفتونا أثابكم الله تعالى .

الجواب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، وسلامه على عباده الذين اصطفى .

أما بعد : فإن الفقير إلى عفو الله الحليم الكريم ، وقف على هذا السؤال ، وتصدّى للجواب عما تضمنته دعوى الحافظ سراج الدين القزويني تغمده الله برحمته ، من أن الأحاديث المذكورة موضوعة ، ولو نقل لنا السائل لفظه لكان أولى ، ولكن أقول بعون الله تعالى :

إن أكثر هذه الأحاديث لا يطلق عليه وصف الوضع ، لعدم وجود شرط الحكم على الحديث بكونه موضوعاً .

وها أنا ذا أوضح ذلك مفصلاً ، بعد أن أذكر كلام أئمة الحديث في الموضوع ، وبيان العلامة التي إذا وجدت جاز الحكم عليه بالوضع .

قرئ على المسند الكبير أبي الحسن علي بن محمد بن أبي المجد بقراءة شيخ النحلة الإمام محب الدين بن هشام وأنا أسمع عن محمد بن يوسف بن عبدالله بن المهتار قال : أخبرنا العلامة أبو عمرو تقي الدين عبدالرحمن الشهرزوري الشهير بابن الصلاح في كتاب " علوم الحديث " قال : (ويعرف الوضع بإقرار واضعه ، أو ما يتنزل منزل الإقرار وبركاسة لفظه ومعناه)^١ .

وزاد غيره : بأن ينفرد به راو كذاب عندهم ، ولا يوجد ذلك الحديث عند غيره . وأن يكون منافياً لما ثبت في دين الإسلام بالضرورة ، فينفيه ذلك الخبر وهو ثابت ، أو يثبتته وهو ينفي .

^١ انظر : مقدمة ابن الصلاح (النوع الحادي والعشرون : معرفة الموضوع) ، و النكت على كتاب ابن الصلاح ونكت العراقي ، لابن حجر (ص ٦٢٥) تحقيق ماهر الفحل ، الطبعة الأولى ١٤٣٤ لدار الميمان .

وهذه العلامات دلالتها على الموضوع متفاوتة ، والأغراض الحاملة للوضع عند ذلك مختلفة^١.

وإذا تقرر ذلك ، عدت إلى بيان حكم كل حديث ادعى الحافظ المذكور أنه موضوع على ترتيب ما وقع في هذا السؤال بعون الملك الكبير المتعال.

[١٠٥] - الحديث الأول : «صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب : المرجئة والقدرية»^٢.

قلت : أخرجه الترمذي وابن ماجه^٣ ، ومداره على نزار بن حيان عن عكرمة عن ابن عباس ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن غريب.

ونزار هذا ، بكسر النون وتخفيف الزاي ، وآخره راء ، ضعيف عندهم^٤ ، ورواه عنه ابنه علي بن نزار وهو ضعيف ، لكن تابعه القاسم بن حبيب.

وإذا جاء الخبر من طريقين كل منهما ضعيف ، قوي أحد الطريقين بالآخر ، ومن ثم حسنه الترمذي ، ووجدنا له شاهداً من حديث جابر ، ومن طريق ابن عمر ، ومن طريق معاذ وغيرهم^٥ ، وأسانيدنا ضعيفة ، ولكن لم يوجد فيه علامة الوضع ، إذ لا يلزم من نفي الإسلام عن الطائفتين إثبات كفر من قال بهذا الرأي ، لأنه يحمل على

^١ انظر : نزهة النظر في شرح نخبة الفكر (ص ١٠٨) تحقيق عبدالله الرحيلي.

^٢ (إسناده ضعيف جداً) ، أنظر ظلال الجنة للألباني ح (٣٣٤ - ٣٣٥).

^٣ الترمذي ح (٢٢٨٩) وابن ماجه ح (٦٢ و ٧٣).

^٤ قال ابن حبان في "المجروحين" (٣/ ٥٦) : منكر الحديث جداً يأتي عن عكرمة بما ليس من حديثه حتى يسبق إلى القلب أنه كان المعتمد لها ما لا يجوز الاحتجاج به بحال.

وقال ابن حجر في "التقريب" ت (٧١٥٤) : ضعيف ، من السادسة.

^٥ انظر هذه الطرق في "تهذيب الآثار" للطبري ح (١٩٦٧ - ١٩٧١).

نفي الإيمان الكامل ، أو المعنى أنه اعتقد اعتقاد الكافر ، لإرادة المبالغة في التنفير من ذلك ، لا حقيقة الكفر ، وينصره أنه وصفهم بأنهم من أمته.

[١٠٧] - الحديث الثاني : « القدرية مجوس هذه الأمة »^١.

قلت : أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه^٢ ، كلهم من طريق عبدالعزيز بن أبي حازم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم .
قال الترمذي : حسن ، وقال الحاكم بعد تخريجه : صحيح الإسناد^٣.

قلت : ورجاله من رجال الصحيح ، لكن في سماع ابن أبي حازم هذا - واسمه سلمة بن دينار - عن ابن عمر نظر ، وجزم المنذري بأنه لم يسمع منه^٤ ، وقال أبو الحسن بن القطان : قد أدركه وكان معه بالمدينة ، فهو متصل على رأي مسلم^٥.

^١ (حسن) ، أنظر ظلال الجنة ح(٣٣٨).

^٢ الحديث ليس عند الترمذي ، وأخرجه أبو داود ح(٤٦٩١) وابن ماجه لكن عند ابن ماجه ح (٩٢) من رواية جابر بن عبدالله وليس ابن عمر وإسناده ضعيف.

^٣ قال الحاكم رحمه الله تعالى : " هذا حديث صحيح على شرط الشيخين : إن صح سماع أبي حازم من ابن عمر ولم يخرجاه "

^٤ قال المنذري : " هذا منقطع ، أبو حازم سلمة بن دينار لم يسمع من ابن عمر ، وقد روي هذا الحديث من طرق عن ابن عمر ليس فيها شيء يثبت " [مختصر سنن أبي داود]

^٥ قال يحيى الوحاظي : قلت لابن أبي حازم : أبوك سمع من أبي هريرة ؟ قال : من حدثك أن أبي أبي سمع من أحد من الصحابة غير سهل بن سعد فقد كذب " اهـ [تهذيب الكمال ٣ / ٢٤٥] ، ت(٢٤٣٤)

قلت : وهذا الإسناد أقوى من الأول ، وهو من شرط الحسن ، ولعل مستند من أطلق عليه الوضع تسميتهم المجوس وهم مسلمون ، وجوابه : أن المراد أنهم كالمجوس في إثبات فاعلين ، لا في جميع معتقد المجوس ، ومن ثم ساغت إضافتهم إلى هذه الأمة.

[١٣٢٨] - الحديث الثالث : حديث صلاة التسابيح^١.

أما نقله عن الإمام أحمد ، ففيه نظر ، لأن النقل عنه اختلف ولم يصرح أحد عنه بإطلاق الوضع على هذا الحديث ، وقد نقل الشيخ الموفق بن قدامة عن أبي بكر الأثرم قال : سألت أحمد عن صلاة التسابيح ؟ فقال : لا يعجبني ، ليس فيها شيء صحيح ، ونفض يده كالمنكر ، قال الموفق : لم يثبت أحمد الحديث فيها ، ولم يرها مستحبة ، فإن فعلها إنسان لا بأس^٢.

قلت : وقد جاء عن أحمد أنه رجع عن ذلك ، فقال علي بن سعيد النسائي : سألت أحمد عن صلاة التسابيح ؟ فقال : لا يصح فيها عندي شيء.

قلت : المستمر بن الريان عن أبي الجوزاء عن عبدالله بن عمرو ؟ فقال : من حدثك ؟ قلت : مسلم بن إبراهيم ، قال : المستمر ثقة ، وكأنه أعجبه^٣ . انتهى.

^١ (صحيح) صححه الألباني كما في تخريجه لصحيح أبي داود ح (١١٧٣).

^٢ انظر (المغني ٢ / ٥٥١-٥٥٢) وقال : " فإن النوافل والفضائل لا يشترط صحة الحديث فيها " اهـ قلت : وهذا يجزنا لمبحث حكم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ، والحق أنه لا يصح العمل إلا بالصحيح ، وأما من قال بالجواز من العلماء فقد اشترطوا لذلك ثلاثة شروط انظر الكلام حول هذا المبحث وذكر الشروط في تمام المنة للألباني ص (٣٤-٣٨).

^٣ علل الخلال ، قلت : ليس في القصة ما يدل على تراجع الإمام أحمد عن تضعيفها ، فتأمل.

فهذا النقل عن أحمد يقتضي أنه رجع إلى استحبابها.

وأما ما نقله عنه غيره ، فهو معارض بمن قوى الخبر فيها وعمل بها.

وقد اتفقوا على أنه لا يعمل بالموضوع وإنما يعمل بالضعيف في الفضائل ، وفي

الترغيب والترهيب^١ ، وقد أخرج حديثها أئمة الإسلام وحفاظه : أبو داود في

"السنن"^٢ والترمذي في "الجامع"^٣ وابن خزيمة في "صحيحه" ، لكن قال : إن ثبت

الخبر^٤ ، والحاكم في "المستدرک"^٥ وقال : صحيح الإسناد.

والدارقطني أفردا بجميع طرقها في جزء ، ثم فعل ذلك الخطيب ، ثم جمع طرقها

الحافظ أبو موسى المديني في جزء سماه "تصحيح صلاة التسابيح" ، وقد تحصل

عندي من مجموع طرقها عن عشرة من الصحابة من طرق موصولة ، وعن عدة من

التابعين من طرق مرسلة.

قال الترمذي في "الجامع" : باب (ما جاء في صلاة التسابيح) ، فأخرج حديثاً لأنس

في مطلق التسبيح في الصلاة^٦ ، زائداً على أحاديث الذكر في الركوع والسجود ، ثم

^١ قلت : الحق أنهم اختلفوا في العمل بالضعيف في الفضائل وانظر تمام المنة للشيخ الألباني رحمه الله تعالى ص (٣٤-٣٨).

^٢ سنن أبي داود ح (١٢٩٧).

^٣ سنن الترمذي ح (٤٨٥) وقال : هذا حديث غريب من حديث أبي رافع ، واخرجه ابن ماجه ح (١٣٨٦).

^٤ صحيح ابن خزيمة ح (١٢١٦) وقال رحمه الله تعالى : "باب صلاة التسبيح إن صح الخبر فإن في القلب من هذا الإسناد شيء اهـ."

^٥ المستدرک على الصحيحين ح (١١٩٢).

^٦ وهو حديث رقم (٤٨٦).

قال : وفي الباب عن عبدالله بن عباس وعبدالله بن عمرو والفضل بن عباس وأبي رافع^١.

وزاد شيخنا أبو الفضل بن العراقي الحافظ ، أنه ورد أيضاً من حديث عبدالله بن عمر بن الخطاب وزدت عليهما فيما أملتته من تخريج الأحاديث الواردة في الأذكار للشيخ محي الدين النووي عن العباس بن عبدالمطلب ، وعن علي بن أبي طالب وعن أخيه جعفر بن أبي طالب ، وعن ابنه عباس بن جعفر ، وعن أم المؤمنين أم سلمة ، وعن الأنصاري غير مسمى ، وقال الحافظ المزي : يقال : إنه جابر . فهؤلاء عشرة أنفس ، وزيادة أم سلمة والأنصاري ، وسوى حديث أنس الذي أخرجه الترمذي .

وأما من رواه مرسلاً ، فجاء عن محمد بن كعب القرظي ، وأبي الجوزاء ، ومجاهد وإسماعيل بن رافع ، وعروة بن رويم ، ثم روي عنهم مرسلاً كما روي عن بعضهم موصلاً .

فأما حديث ابن عباس فجاء عنه من طرق ، أقواها ما أخرجه أبو داود وابن ماجه وابن خزيمة وغيرهم^٢ ، من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة عنه ، وله طرق أخرى عن ابن عباس من رواية عطاء وأبي الجوزاء وغيرهما عنه .

وقال مسلم فيما رواه الخليل في " الإرشاد " بسنده عنه : " لا يروى في هذا الحديث إسناد أحسن من هذا " .

وقال أبو بكر بن أبي داود عن أبيه : " ليس في صلاة التسبيح حديث صحيح غيره " .

^١ ثم قال رحمه الله تعالى : " حديث أنس حديث حسن غريب ، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم غير حديث في صلاة التسبيح ، ولا يصح منه كبير شيء ، وقد رأى ابن المبارك وغير واحد من أهل العلم صلاة التسبيح ، وذكروا الفضل فيه " اهـ .

^٢ انظر حاشية صفحة (١٢) رقم (٦) و (٧) .

وحديث عبدالله بن عمرو بن العاص ، أخرجه أبو داود في "السنن"^١ من طريق أبي الجوزاء : حدثني رجل له صحبة يرويه أنه عبدالله بن عمرو ، وأخرجه ابن شاهين في "الترغيب" من طريق عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو عن أبيه عن جده^٢.

وحديث الفضل ، ذكره أبو نعيم الأصبهاني في كتابه "قربان المتقين" .
وحديث أبي رافع أخرجه الترمذي وابن ماجه^٣ ، وقبلهما أبو بكر ابن أبي شيبة^٤.

وحديث عبدالله بن عمر بن الخطاب أخرجه الحاكم وقال : صحة الرواية أن النبي صلى الله عليه وسلم علّم جعفر بن أبي طالب هذه الصلاة ، وقال أيضًا : سنده صحيح لا غبار عليه^٥.

وأخرجه محمد بن فضيل في "كتاب الدعاء" من وجه آخر عن ابن عمر موقوفًا.
وحديث العباس ، أخرجه أبو نعيم في "قربان المتقين".
وحديث علي ، أخرجه الدارقطني.
وحديث جعفر ، أخرجه إبراهيم بن أحمد بن جعفر الخرقى في "فوائده".

^١ سنن أبي داود ح (١٢٩٨).

^٢ قلت : رواه من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس وليس من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، انظر

"الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك" ح (١٠٥) باب فضل صلاة التسييح ..

^٣ انظر حاشية صفحة (١٢) رقم (٦).

^٤ إن أراد في مصنفه فلم أجده ، فالله أعلم.

^٥ المستدرک على الصحيحين ح (١١٩٦) / كتاب صلاة التطوع.

وحديث عبدالله بن جعفر ، أخرجه الدارقطني أيضاً.
 وحديث أم سلمة أخرجه أبو نعيم في "قربان المتقين".
 وأما المراسيل ، فأخرجها سعيد بن منصور ، وأبو بكر بن أبي داود ، والخطيب
 وغيرهم في تصانيفهم المذكورة ، وقد جمعت طرقه مع بيان عللها وتفصيل أحوال
 روايتها في جزء مفرد ، وقد وقع فيه مثال ما تناقض فيه المتأولان في التصحيح
 والتضعيف ، وهما الحاكم وابن الجوزي ، فإن الحاكم مشهور بالتساهل في التصحيح
 ، وابن الجوزي مشهور بالتساهل في دعوى الوضع - كل منهما روى هذا الحديث ،
 فصرح الحاكم بأنه صحيح ، وابن الجوزي بأنه موضوع ، والحق أنه في درجة الحسن
 لكثرة طرقه التي يقوي بها الطريق الأول ، والله أعلم^١.

^١ قال ابن تيمية رحمه الله تعالى في (مجموع الفتاوى ١١ / ٥٧٩) : "وأجود ما يروى من هذه الصلوات حديث صلاة التسيح وقد رواه أبو داود والترمذي ، ومع هذا فلم يقل به أحد من الأئمة الأربعة ؛ بل أحمد ضعف الحديث ولم يستحب هذه الصلوات ، وأما ابن المبارك فالمنقول عنه ليس مثل الصلاة المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فإن الصلاة المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيها قعدة طويلة بعد السجدة الثانية وهذا يخالف الأصول فلا يجوز أن تثبت بمثل هذا الحديث ، ومن تدبر الأصول علم أنه موضوع . "اهـ

[١٧٣٧] - الحديث الرابع : حديث : من عزّى مصاباً فله مثل أجره^١.

قلت : أخرجه الترمذي وابن ماجه^٢ من حديث عبدالله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ورجاله رجال الصحيحين ، إلا علي بن عاصم فإنه ضعيف عندهم ، قال الترمذي بعد تخريجه : لا نعرفه مرفوعاً إلا من علي بن عاصم.

ورواه بعضهم عن محمد بن سوقة شيخ علي بن عاصم موقوفاً على عبدالله بن مسعود ، وقال الترمذي أيضاً : أنكروه على علي بن عاصم ، وعدوه من غلظه . وقال أحمد بن عدي : رواه جماعة متبعة لعلي بن عاصم ، سرقه بعضهم منه ، وأخطأ فيه بعضهم .

وأخرجه ابن عدي من حديث أنس بلفظ : «من عزّى أخاه المسلم من مصيئته كساه الله حلة» ، وسنده ضعيف^٣.

وأخرجه أبو الشيخ في "كتاب الثواب" من حديث جابر بمعناه وأبو يعلى من حديث أبي برزة بلفظ آخر .

وقد قلنا إن الحديث إذا تعددت طرقه يقوي بعضها ببعض ، وإذا قوي كيف يحسن أن يطلق عليه : إنه مختلق !؟

^١ (ضعيف) انظر إرواء الغليل ح(٧٦٥).

^٢ الترمذي ح(١٠٩٦) وقال : ويقال أكثر ما ابتلي به علي بن عاصم بهذا الحديث ، نقيموا عليه ، واخرجه ابن ماجه ح(١٦٠٢).

^٣ رواه ابن عدي في "الكامل في ضعفاء الرجال" (٧/ ٨٨) ترجمة عبدالله بن هارون الفروي ، وقال : وهذا الحديث بهذا الإسناد ليس له أصل .

[٣٥٦٩] - الحديث الخامس : حديث : «اقلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا الحدود»^١.

قلت : أخرجه أبو داود والنسائي^٢ من حديث عائشة ، وأخرجه ابن عدي من الطريق الذي أخرجه أبو داود منه وهو من رواية عبدالملك بن زيد من ولد أبي بكر عن عمرة عن عائشة وقال : منكر بهذا الإسناد ، لم يروه غير عبدالملك^٣.

قلت : وأخرجه النسائي من وجه آخر من رواية عطف بن خالد عن عبدالرحمن بن أبي بكر عن أبيه عن عمرة^٤ ، وأخرجه أيضًا من طريق آخر عن عمرة^٥ ، ورجالها لا بأس بهم ، إلا أنه اختلف في وصله وإرساله ، فلا يتأتى لحديث يروى بهذه الطرق أن يسمى موضوعًا.

^١ (حسن) انظر السلسلة الصحيحة ح(٦٣٨).

^٢ أبو داود ح(٤٣٧٥) والنسائي في الكبرى ح(٧٢٥٤)

^٣ "الكامل في ضعفاء الرجال" (٨ / ٣٧٤) ترجمة عبدالملك بن زيد ، وانظر تخريج الحديث في السلسلة الصحيحة ح(٦٣٨).

^٤ النسائي في الكبرى ح(٤٢٥٣).

^٥ انظر جميع الأسانيد في السنن الكبرى للنسائي من ح(٧٢٥٣-٧٢٥٨)

[٤٤٥٢] - الحديث السادس : «يكون في آخر الزمان قوم يخضبون بهذا السواد كحواصل الحمام لا يجدون رائحة الجنة»^١.

أخرجه أبو داود والنسائي^٢ من طريق عبدالكريم عن عكرمة عن ابن عباس ، ولم يقع عبدالكريم منسوباً في " السنن " وفي طبخته آخر يسمى عبدالكريم يروي أيضاً عن عكرمة.

فالأول : وهو ابن مالك الجزري ثقة متفق عليه ، أخرج له البخاري ومسلم. والآخر : هو ابن أبي المخارق وكنيته : أبو أمية ، ضعيف.

فجزم بأنه الجزري^٣ ، الحافظ : أبو الفضل بن طاهر ، وأبو القاسم بن عساكر ، والضياء أبو عبدالله المقدسي ، وأبو محمد المنذري وغيرهم : وزاد أنه ورد في بعض الطرق منسوباً كذلك.

قلت : وهو مقتضى صنيع من صححه ، كابن حبان والحاكم.

^١ قال الألباني : (صحيح).

^٢ أبو داود ح(٤٢١٢) النسائي (٥٠٧٥) لكنه من طريق عبيدالله عن عبدالكريم عن (سعيد بن جبير) عن ابن عباس.

^٣ قلت : وهو الصواب أنه عبدالكريم بن مالك الجزري الثقة ، فهو الذي يروي عنه عبيدالله بن عمرو الرقي راوي هذا الحديث بخلاف عبدالمالك بن أبي المخارق فليس من تلاميذه عبيدالله ، والعلم عند الله تعالى.

[٤٥٠٦] - الحديث السابع : «حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يتبع حمامةً ، فقال : شيطان يتبع شيطاناً» ، وفي رواية : «شيطانة»^١.

قلت : أخرجه أبو داود ، وابن ماجه ، وأحمد^٢ ، وصححه ابن حبان ، كلهم من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، ومحمد صدوق في حفظه شيء ، وحديثه في مرتبة الحسن ، وإذا توبع بمعتبر قبل ، وقد يتوقف الاحتجاج به إذا انفرد بما لم يتابع عليه ويخالف فيه فيكون حديثه شاذاً ، لكنه لا ينحط إلى الضعف ، فضلاً عن الوضع ، وقد زاد بعضهم في هذا السند رجلاً ، فأخرجه ابن ماجه من طريق شريك عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن يحيى بن عبدالرحمن بن حاطب عن عائشة^٣ ، ومن طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو كالأول ، وهذا ليس بقادح ، لأن حماداً أضبط من شريك ، ويحتمل أن يكون أبو سلمة حدث به على الوجهين.

[٤٦٥٧] - الحديث الثامن : «إذا كتب أحدكم كتاباً فليتربه ، فإنه أنجح للحاجة»^٤ ، ثم قال : هذا منكر.

قلت : أخرجه الترمذي^٥ من طريق حمزة عن أبي الزبير عن جابر ، وقال : "هذا حديث منكر ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وحمزة عندي هو ابن عمرو النصيبى ، وهو ضعيف في الحديث".

^١ (حسن).

^٢ أبو داود ح (٤٩٤٠) وابن ماجه ح (٣٧٦٥) ، مسند أحمد (٨٥٤٣).

^٣ سنن ابن ماجه ح (٣٧٦٤).

^٤ (ضعيف) انظر السلسلة الضعيفة ح (١٧٣٨).

^٥ الترمذي ح (٢٩١٠).

وقال العقيلي : هو حمزة ابن أبي حمزة ، واسم أبي حمزة ميمون ، وأكثر ما يجيء في الرواية : حمزة النصيبي ، ضعفه ، وقال ابن عدي وابن حبان والحاكم : يروي الموضوعات عن الثقات.

قلت : ومع ضعفه لم ينفرد به بل تابعه أبو أحمد بن علي الكلاعي عن أبي الزبير ، أخرجه ابن ماجه^١ .

قلت : فلا يتأتى الحكم عليه بالوضع مع وروده من جهة أخرى ، وقد أخرجه البيهقي من طريق عمر بن أبي عمر عن أبي الزبير أيضاً.

[٤٨٥٦] - الحديث التاسع : حديث: «لا تظهر الشماتة لأخيك فيرحمه الله ويبتليك»^٢.

قلت : أخرجه الترمذي^٣ من طريق مكحول عن واثلة بن الأسقع وقال : حديث حسن غريب ، ومكحول قد سمع من واثلة.

وأخرج له شاهداً يؤدي معناه من طريق ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن واثلة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من عير أخاه بذنب لم يمت حتى يعمله»^٤ ، وقال أيضاً : حسن غريب.

^١ ابن ماجه ح (٣٧٧٤) ومع ذلك لا يفرح بهذه المتابعة لجهالة الكلاعي ، قال البيهقي : " وهو من مشايخ بقية المجاهدين وروايته منكورة." وانظر تهذيب الكمال ترجمة عمر بن أبي عمر الكلاعي (٣٧٨ / ٥) طبعة الرسالة.

^٢ (ضعيف) انظر السلسلة الضعيفة ح (٥٤٢٦).

^٣ الترمذي ح (٢٦٧٢).

^٤ الترمذي ح (٢٦٧١) ، لكن عن معاذ بن جبل وليس واثلة بن الأسقع .

هكذا وصف كلا منهما بالحسن والغرامة ، فأما الغرامة فلتفرد بعض رواة كل منهما عن شيخه ، فهي غرامة نسبية ، وأما الحسن فلا اعتضاد كل منهما بالآخر وخالف ذلك ابن حبان فقال : لا أصل له من كلام النبي صلى الله عليه وسلم.

[٤٩٠٨] - الحديث العاشر : حديث : « حبك للشيء يعمي ويصم »^١.

أخرجه أبو داود^٢ من طريق خالد بن محمد الثقفي عن بلال بن أبي الدرداء عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا. وأخرجه أحمد^٣ أيضًا من هذا الوجه مرفوعًا وموقوفًا ، والموقوف أشبه ، قاله المنذري.

وفي سنده أبو بكر بن أبي مريم وهو شامي صدوق ، طَرَقَهُ لصوص ففزع فتغير عقله ، فعدوه فيمن اختلط.

ومعنى هذا الحديث أنه خبر يراد به النهي عن اتباع الهوى ، فإنه من يفعل ذلك لا يبصر قبيح ما يفعله ، ولا يسمع نصيح من يرشده ، وإنما يقع ذلك لمن لم يفتقد أحوال نفسه ، والله أعلم.

^١ (ضعيف) انظر السلسلة الضعيفة ح(١٨٦٨).

^٢ أبو داود ح(٥١٣٠).

^٣ مسند أحمد (٢١٦٩٤).

[٥٠١٩] - الحديث الحادي عشر : حديث : « المرء على دين خليله ، فليُنظر أحدكم من يخال »^١ .

قلت : أخرجه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي^٢ ، كلهم من طريق موسى بن وردان عن أبي هريرة به ، وقال الترمذي : حسن غريب ، ولفظه : الرجل على دين خليله ، وصححه الحاكم ورجاله موثقون ، إلا أن الراوي عن موسى مختلف فيه^٣ .

[٥٠٥٥] - الحديث الثاني عشر : حديث : « لا حلیم إلا ذو عشرة ، ولا حكيم إلا ذو تجربة »^٤ .

قلت : أخرجه أحمد ، والترمذي ، والحاكم^٥ ، من طريق عمرو بن الحارث عن دراج أبي السمح عن أبي الهيثم عن أبي سعيد ، قال الترمذي : حسن غريب ، وقال الحاكم : صحيح الإسناد .

قلت : وقد صحح ابن حبان هذه النسخة من رواية ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد ، فأخرج كثيراً من أحاديثها في "صحيحه" .

^١ (حسن) انظر السلسلة الصحيحة ح(٩٢٧) .

^٢ مسند أحمد ح(٨٠٢٨) أبو داود ح(٤٨٣٣) الترمذي ح(٢٥٣٥) .

^٣ وهو زهير بن محمد التميمي : وثقه أحمد وغيره وضعفه آخرون ، ورواية الشاميين عنه غير مستقيمة بخلاف غيرهم ، قال البخاري : " ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير ، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح " (تهذيب الكمال ٣/ ٣٧) طبعة الرسالة ، والرواة عنه في هذا الإسناد كلاهما بصريان ، فالحديث صحيح الإسناد .

^٤ (ضعيف) انظر السلسلة الضعيفة ح(٥٦٤٦) .

^٥ مسند أحمد (١١٠٥٦) والترمذي ح(٢١٥٢) المستدرک علی الصحیحین ح(٧٧٩٩) .

[٥٠٨٥] - الحديث الثالث عشر : حديث: «المؤمن غرّ كريم ، والفاجر خبّ لئيم»^١.

قلت : أخرجه أبو داود ، والترمذي^٢ من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وقال الترمذي : غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

قلت : وهو عندهما من طريق بشر بن رافع عن يحيى ، وأخرجه الحاكم^٣ من طريق حجاج بن فرافصة عن يحيى موصولاً وقال : اختلف في وصله وإرساله.

قلت : وحجاج ضعفه ، وبشر بن رافع أضعف منه ، ومع ذلك لا يتجه الحكم عليه بالوضع لفقد شرط الحكم في ذلك.

^١ (حسن) انظر السلسلة الصحيحة ح(٩٣٥).

^٢ أبو داود ح(٤٧٩٠) والترمذي (٢٠٧٩).

^٣ المستدرک على الصحيحين ح(١٢٨- ١٢٩).

[٥٢٤٤] - الحديث الرابع عشر : حديث : « اللهم أحييني مسكيناً ، وأمتني مسكيناً ، واحشرنني في زمرة المساكين ، فقالت عائشة : لم يا رسول الله ؟ قال : إنهم يدخلون الجنة قبل أغنيائهم بأربعين خريفاً ، يا عائشة ! لا تردي المسكين ولو بشق تمره ، يا عائشة ! أحبّي المساكين وقربهم ، فإن الله يقربك يوم القيامة »^١.

قلت : أخرجه الترمذي^٢ من طريق الحارث ابن أخت سعيد بن جبير عن أنس ، وقال : حسن غريب^٣ ، وأخرجه ابن ماجه والحاكم^٤ ، وصححه من حديث أبي سعيد ، ولفظه أخصر من الأول.

[٥٤٣٣] = الحديث الخامس عشر : حديث : « إن الناس يمضون أمصاراً وإن مصرّاً منها يقال لها البصرة ، فإن أنت مررت بها أو أدخلتها فإياك وسباخها وكلاها ونخيلها وسوقها وباب أمرائها ، وعليك بضواحيها ، فإنه يكون بها خسف وقذف ورجف ، وقوم يبيتون فيصبحون قرده وخنازير »^٥.

قلت : أخرجه أبو داود في " كتاب الملاحم " من طريق موسى الحنات - بالحاء المهملة وبالنون - قال : لا أعلمه ، إلا عن موسى بن أنس عن أنس أن رسول الله

^١ (حسن لغيره) انظر إرواء الغليل ح(٨٦١).

^٢ الترمذي ح(٢٥٠٩).

^٣ في المطبوع : غريب ، ولعله جاء في نسخة أخرى قوله : حسن غريب.

^٤ ابن ماجه ح(٤١٢٦) مختصراً دون قول عائشة : لم يا رسول الله ؟ .. إلخ ، والمستدرک علی الصحيحین ح(٧٩١١) وفيه زيادة.

^٥ (صحيح)

^٦ أبو داود ح(٤٣٠٧).

صلى الله عليه وسلم قال : يا أنس ! إن الناس يمصرون ، ورجاله ثقات ليس فيه إلا قول موسى : لا أعلمه إلا عن موسى بن أنس .

ولا يلزم من شكه في شيخه الذي حدثه به أن يكون شيخه فيه ضعيفا ، فضلا عن أن يكون كذابا وتفرد به ، والواقع لم يتفرد به ، بل أخرجه أبو داود أيضا لأصله شاهداً بسند صحيح من حديث سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

[٦٠٩٤] - الحديث السادس عشر : كان عند النبي صلى الله عليه وسلم طير ، فقال : «اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي هذا الطير ، فجاء علي فأكل معه»^١ ، [غريب] ، قال ابن الجوزي : موضوع ، وقال الحاكم : ليس موضوع ، انتهى .

قلت : أخرجه الترمذي^٢ من طريق عيسى بن عمر عن إسماعيل بن عبد الرحمن السدي عن أنس وقال : غريب لا نعرفه من حديث السدي إلا من هذا الوجه . وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أنس ، قال : والسدي اسمه إسماعيل بن عبد الرحمن سمع من أنس .

قلت : أخرج له مسلم ، ووثقه جماعة ، منهم شعبة وسفيان ويحيى القطان . وأخرجه الحاكم^٣ من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن أنس : كنت

^١ (ضعيف)

^٢ الترمذي ح (٤٠٥٥)

^٣ المستدرک علی الصحیحین ح (٤٦٥٠) باب ذکر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله عنه .

أخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقدم له فرخ مشوي ، فقال : اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي هذا الطير ، فقلت : اجعله رجلاً من أهلي من الأنصار ، فجاء علي فقلت : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم على حاجة ، ثم جاء فقلت ذلك ، فقال : اللهم ائتني كذلك ، فقلت ذلك فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : افتح ، فدخل ، فقال : ما حبسك يا علي ؟ فقال : إن هذه آخر ثلاث كرات يردني أنس .

فقال : ما حملك على ما صنعت ؟ قلت : أحببت أن يكون رجلاً من قومي ، فقال : إن الرجل محب قومه .
وقال الحاكم : رواه عن أنس أكثر من ثلاثين نفساً ، ثم ذكر له شواهد عن جماعة من الصحابة ، وفي الطبراني منها عن سفينة وعن ابن عباس ، وسند كل منهما متقارب .

[٦٠٩٦] - الحديث السابع عشر : حديث : « أنا دار الحكمة وعلي بابها »^١ .

غريب لا يعرف عن أحد من الثقات إلا عن شريك ، وسنده مضطرب .

قلت : أخرجه الترمذي^٢ من رواية محمد بن عمر الرومي عن شريك بن عبدالله القاضي عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن الصنابحي ، واسمه عبدالرحمن عن علي بن أبي طالب بهذا ، وقال : غريب^٣ ورواه غيره عن شريك ، ولم يذكروا فيه عن الصنابحي ، ولا نعرف هذا الحديث عن أحد من الثقات غير شريك ، وفي الباب عن ابن عباس ، انتهى كلام الترمذي .

^١ (ضعيف) .

^٢ الترمذي ح (٤٠٥٧) .

^٣ قال : غريب منكر .

وحديث ابن عباس المذكور أخرجه ابن عبد البر في كتاب الصحابة المسمى "الاستيعاب" ^١ ولفظه : « أنا مدينة العلم وعلي بابها ، فمن أراد العلم فليأتها من بابها » ^٢

وصححه الحاكم ، وأخرجه الطبراني من حديث ابن عباس بهذا اللفظ ، ورجاله رجال الصحيح ، إلا عبدالسلام الهروي ، فإنه ضعيف عندهم ، وذكر أبو أحمد بن عدي أنهم اتهموه به ، وسرقه منه جماعة من الضعفاء ، لكن أخرجه الحاكم من رواية عبدالسلام المذكور ، ونقل عن عباس الدوري ، سألت ابن معين عن أبي الصلت ؟ فقال : ثقة .

قلت : قد حدث عنه أبو معاوية بحديث أنا مدينة العلم ، فقال : قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي وهو ثقة ، ثم ساق الحاكم الحديث من طريق الفيدي المذكور ، وهو بفتح الفاء بعدها ياء مثناة من تحت ، وذكر له شاهداً من حديث جابر .

[٦٠٩٨] - الحديث الثامن عشر : حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يا علي ! لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك » ^٣ . [غريب]

أخرجه الترمذي ^٤ من رواية عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري وقال : "حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وقال علي بن المنذر : قلت : لضرار بن صرد : ما معنى هذا الحديث ؟ قال : لا يحل لأحد يستطرقة غيرهما" ، والسبب في ذلك أن بيته

^١ عند ترجمته لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه .

^٢ (موضوع) انظر الكلام عليه في السلسلة الضعيفة ح (٢٩٥٥) .

^٣ (ضعيف) وانظر السلسلة الضعيفة عند الكلام على حديث رقم (٤٩٧٣) .

^٤ الترمذي ح (٤٠٦١) .

مجاور المسجد ، وبابه من داخل المسجد كبيت النبي صلى الله عليه وسلم .
وقد ورد من طرق كثيرة صحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أمر بسد الأبواب
الشارعة في المسجد إلا باب علي ، فشق على بعض من الصحابة ، فأجابهم بعذره
في ذلك ، وقد ورد ذلك في حديث طويل لابن عباس أخرجه أحمد والطبراني بسند
جيد .

وقد وقع في بعض الطرق من حديث أبي هريرة أن سكنى علي كانت مع النبي صلى
الله عليه وسلم في المسجد يعني مجاورة المسجد ، أخرجه أبو يعلى في " مسنده " ^١
وورد لحديث أبي سعيد شاهد نحوه من حديث سعد بن أبي وقاص ، أخرجه البزار
من رواية خارجة بن سعد عن أبيه ، ورواته ثقات ^٢ والله أعلم .

^١ مسند البزار ح (١١٩٧) .

^٢ فيه نظر : فإن إسماعيل بن أبي أويس ، وأبيه قد ضعّفوا فهما صدوقان وفي حفظهما ضعف ،
والحسن بن زيد صدوق وقد ضعفه ابن معين ، وخارجة بن سعد مجهول العين ، وإن كان خارجة
بن عبدالله بن سعد بن أبي وقاص فهو مجهول الحال ، فكيف يقال رواته ثقات!؟

فصل

في تلخيص من أخرج هذه الأحاديث من الأئمة الستة في كتبهم المشهورة على ترتيبه:-

- الأول : الترمذي ، وابن ماجه ، وهو ضعيف.
- الثاني : أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، وهو حسن.
- الثالث : أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، وهو صحيح.
- الرابع : الترمذي ، وهو ضعيف.
- الخامس : أبو داود ، والنسائي ، وهو حسن.
- السادس : أبو داود ، والنسائي ، وهو صحيح.
- السابع : أبو داود ، وابن ماجه ، وهو حسن.
- الثامن : الترمذي ، وهو ضعيف.
- التاسع : الترمذي ، وهو حسن.
- العاشر : أبو داود ، وهو ضعيف.
- الحادي عشر : أبو داود ، والترمذي ، وهو حسن.
- الثاني عشر : الترمذي ، وهو حسن.
- الثالث عشر : أبو داود ، والترمذي ، وهو حسن.
- الرابع عشر : الترمذي ، وهو ضعيف.
- الخامس عشر : أبو داود ، وهو حسن.
- السادس عشر : الترمذي ، وهو حسن.
- السابع عشر : الترمذي ، وهو ضعيف ، ويجوز أن يحسن.
- الثامن عشر : الترمذي ، وهو ضعيف ، وقد يحسن أيضًا.

وجملة ذلك أنها كلها في بعض كتب " السنن " الستة المشهورة أخرج كلهم بعضها فعند أبي داود منها نصفها ، وعند الترمذي منها أربعة عشر ، وعند النسائي منها اثنان ، وعند ابن ماجه منها ستة ، وقد ذكرنا من أخرج بعضها من غير السنة من الأئمة ، كالإمام أحمد بن حنبل ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم في " صحاحهم " ولم يتبين أن فيها حديثاً واحداً يتأتى الحكم عليه بالوضع ، والعلم عند الله تعالى .

قاله وكتبه أحمد بن علي بن محمد العسقلاني الأصل ، المصري المولد والمنشأ ، نزيل القاهرة ، في أواخر سنة خمسين وثمانمئة حامداً مصلياً مسلماً ، انتهى .

نقلت هذه الكراسة من خط العلامة محمد بن محمد بن محمد الشهير بابن أمير حاج الحنفي الحلبي رحمه الله تعالى بمنه وكرمه وأعاد علينا من بركاته آمين .
تمت والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين .